المستخلص

لمعرفة مبدأ الفاعلية في النظام السياسي لابد من دراسة العلاقة بين السياسة العامة والمؤسسات الرسمية المكونة للنظام , سواء كانت حكومية أم غير حكومية , ومعرفة دور ومهام كل منها . فالسياسة العامة اذ ما عبرنا عنها بمجموعة الخطط والقرارات والتشريعات والأفعال ذات التأثير, التي من شأنها تحقق الأهداف العامة والتي تعبرعن أدراك النخبة السياسية للمشاكل الموجودة داخل المجتمع الواجب معالجتها لضمان ديمومة النظام السياسي. ولذلك فأن رسم السياسة العامة تمثل مخرجا من مخرجات النظام إتجاه البيئة الداخلية , وتعد نتاج لأداء مؤسسات النظام السياسي , ويتوقف نجاحها أو فشلها بالأداء المؤسساتي الذي من شأنه حل المشكلات وتحقيق الطموحات المجتمعية والأرتقاء بها.

أرتبط تحقيق أهداف السياسة العامة , بكفاءة وتوازن عمل المؤسسات وإستقلاليتها . لأن فقدان إستقلالية عمل المؤسسات الرسمية الحكومية , وإنعدام التوازن بينها , والإفتقار إلى صيغ العمل السياسي , وضعف قنوات الأتصال وضعف إستجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية مؤشرات تدل على ضعف أو فشل الأداء المؤسساتي داخل النظام السياسي الذي بدوره يعود بفشل السياسة العامة في تحقيق الاهداف

فالنظام السياسي العراقي بين دستوره لعام 2005 المؤسسات الحكومية سواء كانت إتحادية ام غير إتحادية وغير الحكومية وبين مهامها التي من شأنها تحقق فاعلية النظام السياسي وبسبب لجوء الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة لمبدأ التوافقية في إدارة المؤسسات والأجهزة الحكومية , من خلال تقسيم السلطة وفقاً لمعطيات الطائفية السياسية أدى إلى ظهور وإزياد الأزمات السياسية مما آثر ذلك بشكل سلبي على أداء المؤسسات الحكومية وخلف بذلك ضعف السياسة العامة في تحقيق الأهداف وحل المشكلات. فظلاً عن وجود معوقين أساسيين هما الفساد والإرهاب فأصبح الحديث على فاعلية النظام السياسي العراقي غير ممكن في ظل سياسة النخبة الحالية .